الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Mission Permanente d'Algérie
auprès de l'Office des Nations Unies
à Genève et des Organisations
Internationales en Suisse

البعثة الدائمة للجزائر
لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
والمنظمات الدولية بسويسرا

N° ٨٩١ /MPAG/ CD /2022

NOTE VERBALE

La Mission Permanente de la République Algérienne Démocratique et Populaire auprès de l'Office des Nations Unies à Genève et des Organisations Internationales en Suisse présente ses compliments à l'Office du Haut-Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme, et se référant à sa Note verbale du 15 décembre 2021, relative à l'appel à contribution adressé au Etats membres de l'ONU par Mme Cecilia Jiminez Damary, Rapporteuse spéciale sur les droits de l'Homme des personnes déplacées dans leur propre pays, conformément à la résolution 41/15 du Conseil des Droits de l'Homme, a l'honneur de lui faire parvenir, ci-joint, la contribution du Gouvernement algérien sur cette question.

La Mission Permanente de la République Algérienne Démocratique et Populaire saisit cette occasion pour renouveler à l'Office du Haut-Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme, l'assurance de sa haute considération.

Genève, le 28 mars 2022.

Bureau du Haut-Commissariat des Nations Unies
aux Droits de l'Homme
Palais des Nations. 1211 Genève 10

Fax : +41 22 917 9008
E-Mail : registry@ohchr.org
Ohchr-idp@un.org

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

رد الحكومة الجزائرية على الاستبيان المرسل للدول من قبل المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشرّدين داخليًا، وفقًا لقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 41/15

الجزائر 25 مارس 2022

عناصر الإجابة على الاستبيان الوارد من المقرر الخاص

التابع لمجلس حقوق الإنسان حول المهاجرين

السؤال الأول :

تقديم معلومات عن أي تشريع محلي تم اعتماده منذ شهر ماي من سنة 2021 والذي أدى إلى تعديل إجراءات الدخول للحصول على اللجوء وأشكال الحماية الدولية الأخرى للأجانب على الحدود مع تقديم النصوص الأصلية للتشريع أو السياسة .

الإجابة عن السؤال :

لم يتم استحداث أي تشريع محلي جديد منذ شهر ماي 2021 بخصوص إجراءات الدخول للحصول على اللجوء وأشكال الحماية الأخرى للأجانب على الحدود، إلا أن تحديد الوضع القانوني للاجئين في الجزائر يرتكز أساسا على ما جاء في اتفاقية 1951 المتعلقة بأوضاع اللاجئين والتي عرفت اللاجئ من خلال وضع جملة من الشروط يتم الاستناد إليها للاعتراف بصفة اللاجئ وهو ما اعتمدته الجزائر بمقتضى المرسوم رقم 274/ 63 الذي استحدث مكتبا خاصا على مستوى وزارة الشؤون الخارجية لتحقيق هذا الغرض

كما منح القانون الجزائري في حالة رفض الاعتراف للشخص بصفة اللاجئ الحق لهذا الأخير في الطعن في ذلك أمام لجنة الطعون كما أنه تم تنظيم كل ما يتعلق بمسألة دخول اللاجئ إلى الإقليم والإقامة فيه بموجب القانون 11/08 الصادر بتاريخ 2008/06/25 الخاص بوضعية الأجانب في الجزائر والذي هو محل تعديل والمناقشة أمام الأمانة العامة للحكومة .

وقد كفل المشرع الجزائري في القانون 11/08 الصادر بتاريخ 2008/06/25 المتعلق بشروط دخول الأجانب وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، جملة من الحقوق للأجنبي والمتمثلة في المحافظة على كرامته الإنسانية وكذا حمايته من الاعتداءات على سلامته الجسدية وأملاكه وممتلكاته، كما نص هذا القانون على محورين ، الأول وقائي يهدف إلى ضبط الحدود وينظم إجراءات دخول الأجانب إلى الإقليم الجزائري والإقامة فيه ، والثاني عقابي يتمثل في متابعات جزائية للأجانب الذين دخلوا إلى الجزائر بصفة غير شرعية أو يقيمون فيها بصفة غير قانونية

كما تم إنشاء مراكز استقبال أو ما يعرف بمراكز الإيواء بالمدن الحدودية وذلك وفقا للمادة 37 من قانون 11/08 مخصصة للإيواء المؤقت للرعايا الأجانب المتواجدين على التراب الوطني بصفة غير مشروعة في انتظار اتخاذ إجراءات إبعادهم خارج الحدود، وكذا كشف البصمات وأخذ صور الأجانب على مستوى المراكز الحدودية أو عند المراقبة التي تقوم بها مصالح الأمن داخل التراب الوطني .

كما تسعى الجزائر دائما للتجاوب مع المنظمة الدولية للهجرة ومساعدتها في عودة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلادهم بكرامة .